# مبدأ الإفصاح والشفافية كآلية لتسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر.

دراجي كريمو
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

العسالي جمال
باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

**ملخص:**

إن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي هو هدف هام ومحوري في الجزائر نظرا لدوره الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيض الضغط الكبير على سوق العمل ، وكذا الزيادة في القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية وتحسين القطاع الإنتاجي خاصة في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط.

من خلال دراستنا هذه سنحاول تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل عملية إدراجها في بورصة الجزائر، وهذا من اجل تعزيز الدور الرقابي للسوق وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين ، فتوافر المعلومات ذات الكفاءة العالية من الإفصاح والشفافية يؤدي إلى التعامل بأسعار تعكس حقيقة قيمة المؤسسات مما يسهل عملية تداولها في السوق المالية.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي ، الشفافية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بورصة الجزائر.

**Abstract:**

Promoting the small and medium enterprise sector and activating its development role is an important and pivotal goal in Algeria because of its role in combating unemployment and its contribution to reducing the great pressure on the labor market, as well as the increase in industrial added value, supporting the large national industries and improving the productive sector, especially in light of the crisis of low oil prices.

Through this study, we will attempt to highlight the role played by the disclosure and transparency of accounting information for small and medium enterprises in facilitating their listing on the Algerian stock exchange, and this in view to enhance the supervisory role of the market and provide equal opportunities for customers. The availability of information that is highly efficient in terms of disclosure and transparency leads to dealing with prices that reflect the true value of institutions, which facilitates their circulation in the financial market.

**Key words:** Accounting disclosure, transparency, small and medium enterprises, Algeria stock exchange

**تمهيد:**

باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ابرز مكونات ومرتكزات الخطط والاستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أصبح هذا النوع من المؤسسات محطة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والإقليمية وكذلك المحلية، حيث أصبحت المحور الأساسي للكثير من البرامج التنموية في هذه الدول، و جاء هذا الاهتمام نتيجة للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في دفع عملية النمو الاقتصادي.

ورغم ما تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات كارتفاع تكاليف الإنتاج وكذا نقص مصادر التمويل.

وفي ظل هذا التوجه، اتجهت العديد من بلدان العالم إلى خلق بدائل لتخطي وتقليل حدة هذه الصعوبات، فأدخلت مفهوم حوكمة الشركات ضمن أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والإفصاح والشفافية والعدالة، وبالتالي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المؤسسات.

وكغيرها من البلدان، اتجهت الجزائر إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تعزيز وتطوير قدراته التنافسية في إطار جهودها لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وقد أظهرت بورصة الجزائر نيتها في مواكبة البورصات العالمية، من خلال العمل على توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد توسيع دائرة البدائل وتنويعها، ويتوقع أن هذا النوع من المؤسسات أن يكون قاطرة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال العقود القادمة.

وفي إطار إتمام عملية الإدراج، وكذا متابعة ومراقبة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالية بالجزائر، جاءت هذه الورقة البحثية لتوضيح ضرورة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة الإشكالية التالية:

**كيف يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر؟**

ولمعالجة ودراسة هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم دراستنا إلى محاورين أساسيين:

**المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المفاهيم والأسس-.**

**المحور الثاني: الإفصاح والشفافية كمدخل لإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر.**

## أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المفاهيم والأسس-

### 1.1مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة و التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفا، يضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 % من الشركات المسجلة في العالم وفي أوروبا مثلا تزيد هذه النسبة عن 99 % ولتضيق هذه الفئة يتم أحيانا تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي تعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 .

إن التصنيف الأكثر استخداما في البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم توضيحا لمعايير مماثلة للكثير من المعايير المستخدمة في أنحاء العالم[1].

ولتأهل مؤسسة صغرى أو صغيرة أو متوسطة بموجب البنك الدولي يجب أن تستوفي الشركة المعنية شرطين من ثلاث شروط قصوى بشأن عدد الموظفين ،والأصول، أو المبيعات السنوية.

والجدول التالي يوضح تعريفات البنك الدولي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:

| حجم الشركة | عدد العاملين | الأصول | المبيعات السنوية |
|---|---|---|---|
| صغرى | أقل من 20 | أقل من 100 ألف دولار | أقل من 100 ألف دولار |
| صغيرة | أقل من 50 | أقل من 3 ملايين دولار | أقل من 3 ملايين دولار |
| متوسطة | أقل من 300 | أقل من 15 مليون دولار | أقل من 15 مليون دولار |

**Source:** Joshua Abor and Peterquartey,**" IssuesinSME Development in Gana and South Africa"** 2010,p222:Adresseinternet:
http://www.smmeresearch.co.za/SMME%20Research%20General/Journal%20Articles/Issues%20in%20S ME%20development%20in%20Ghana%20and%20SA.pdf

أما في الجزائر . فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات [2].

- ✓ تشغل من 01 إلى 250 شخصا
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر . يمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي:

| صنف المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال السنوي | مجموع الحصيلة السنوية |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة مصغرة** | من 1 إلى 9 | اقل من 20 مليون دج | لا يتجاوز 10 ملايين دج |
| **مؤسسة صغيرة** | من 10 إلى 49 | لا يتجاوز 200 مليون دج | لا يتجاوز 100 مليون دج |
| **مؤسسة متوسطة** | من 50 إلى 250 | من 200 مليون إلى 2 مليار دج | بين 100 و 500 مليون دج |

**المصدر** :المواد (05 ،06 ،07) من القانون التوجيهي 01-18 ،المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية،العدد 77، ص06.

## 2.1 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لغالبية فرص العمل في الكثير من البلدان ،وكذا مساهمة هذه المؤسسات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي وارتباط نموها بزيادة الاقتصاد الرسمي هذا ما جعل منها قطاعا مهما.

حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 30 بلد مرتفع الدخل أكثر من ثلثي العمالة الرسمية.

ويمكن تبيان أهمية هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم ما تتسم به من مزايا:

### 1.2.1 إنجاح الاقتصاد الوطني:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أو النامية ويمثل هذا الدور فيما يلي:[3]

- ✓ زيادة حجم الاستثمار وتعبئة المدخرات ودعم الاستهلاك.
- ✓ دعم حجم الصادرات والناتج المحلي والتقليل من الواردات ، والزيادة في عملية التصدير.

### 2.2.1 - سهولة تكوين هذه المؤسسات:

لانخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[4]، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها.

### 3.2.1- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:

إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية ،واستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة.

**4.2.1 - الفعالية في التسيير:**

تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرقا لا تتميز بالتعقيد[5]، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي.فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة ، وإمكانيتها لاستغلال الاتصالات الغير الرسمية والفعالة.

**5.2.1- التقليل من حدة البطالة:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستويات التنمية الاجتماعية وذلك بالخفض من حدة البطالة، من خلال توفيرها لمناصب العمل بأعداد كبيرة .
حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 20% إلى 88% من إجمالي فرص العمل المتاحة [6]وهذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى.

## 3.1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2014)

في نهاية 2013، بلغ عدد العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 777816مؤسسة، منها حوالي 59.06% أشخاص معنوية ، وباقي المؤسسات طبيعية ب 18.28% أو نشاطات حرفية بنسبة 22.57% كما بلغ عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية 557 مؤسسة ، ولدراسة وتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ،وتبيان كيفية نموها وتطورها قمنا بتتبع مختلف التغيرات على هذا النوع من المؤسسات في الفترة (2001-2014) .

### 1.3.1 - تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2001-2014)[7]

نلاحظ أن ما نسبته أكثر من 99% من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة لا تتعدى 0.4% .

- ✓ 2001-2003، شهدت هذه الفترة ثباتا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدر عددها ب 788 مؤسسة.
- ✓ 2004-2006، لوحظ في هذه الفترة ارتفاع في عدد هذه المؤسسات حيث بلغ عددها في 2006 (939 ) مؤسسة.
- ✓ 2007- 2010 تميزت هذه الفترة بانخفاض الشديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حيث بلغ عددها في 2010 (557) مؤسسة.
- ✓ 2010-2014، شهدت ثباتا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها إلى النوع الثاني من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 0.1 % .

وهذا للأسباب التالية :

- انتهاج الدولة سياسة دعم الشباب والتوجه للقطاع الخاص كبديل استراتجي .

- الدور المتعاظم للقطاع الخاص، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.
- ترقية ودعم روح المبادرة الفردية والجماعية.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص الملاحظ الزيادة المستمرة لعدد هذه المؤسسات في الفترة (2001-2014).

- ✓ حيث بلغ عددها في 2001 ← 179893 مؤسسة.
- ✓ في نهاية 2013 ← 777259 مؤسسة.

وهذه الزيادة في حجم هذا النوع من المؤسسات ناتج عن كثرة البرامج التعديل الهيكلي في الجزائر الذي ساعدت أو شجعت القطاع الخاص على القطاع العمومي. كذا كثرة الهيئات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات .

### 2.3.1- فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط:

#### 1.2.3.1- أشخاص معنوية[8]:

خلال السداسي الأول لسنة 2013 ، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأشخاص المعنوية المشطوبة 2 423 مؤسسة مقارنة بـ 1 987 مؤسسة مشطوبة خلال السداسي الأول 2012، يقدر معدل وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأشخاص المعنوية بـ 55,0% ،في حين كان هذا المعدل يقدر بـ 49,0 % خلال السداسي الأول 2012شطب 436 مؤسسة بزيادة خلال السداسي الأول 2013 مقارنة بالسداسي الأول 2012.

إن ارتفاع عدد المؤسسات المشطوبة يبرز في قطاع الخدمات و قطاع البناء و الأشغال العمومية .

حيث تم شطب 252 مؤسسة صغيرة و متوسطة في قطاع الخدمات ما بين السداسي الأول 2012 و السداسي الأول 2013 و تمثل 53,53 % من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المشطوبة خلال السداسي الأول 2013 ، في حين تم شطب 128 مؤسسة صغيرة و متوسطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية ما بين ما بين السداسي الأول 2012 و السداسي الأول 2013 و تمثل 26,33 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشطوبة.

و لقد تم شطب أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات، حيث تم تسجيل1 297 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مشطوبة خلال السداسي الأول 2013 ، بنسبة 53,53 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة.

الجدول(01) توزيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أشخاص معنوية حسب قطاع النشاط.

| قطاع النشاط | 2012 | 2013 | التطور بالعدد | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 21 | 30 | 9 | 1.24 |
| المحروقات،الطاقة المناجم والخدمات المتصلة. | 7 | 11 | 4 | 0.45 |
| البناء والأشغال العمومية | 678 | 806 | 128 | 33.26 |
| الصناعة التحويلية | 236 | 279 | 43 | 11.51 |
| الخدمات | 1045 | 1297 | 252 | 53.53 |
| المجموع الكلي | 1987 | 2423 | 436 | 100 |

**المصدر:** نشرية المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق، رقم 22- 24.

الشكل (01): فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لقطاع الأشخاص المعنوية

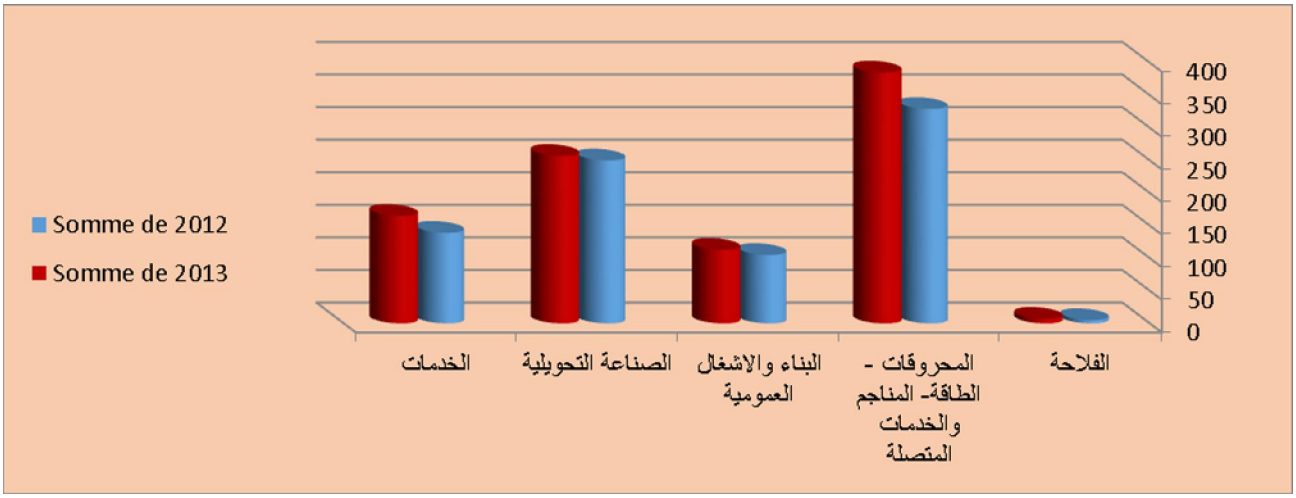


**المصدر:** من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة و نتائج برنامج Excel

### 2.2.3.1- قطاع الخدمات :

تعتبر النشاطات التجارية من النشاطات الأقل دواما في قطاع الخدمات بـــ 385 مؤسسة صغيرة و متوسطة مشطوبة خلال السداسي الأول 2013 أي بنسبة 68,29 % من المجموع. و يتبع بقطاع النقل، حيث تتواجد المؤسسات المصغرة بكثرة ، التي يمكن تفسيرها بسبب التسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الداعمة لخلق المؤسسات المصغرة.

**الجدول(02) توزيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الخدمات.**

| قطاع النشاط | 2012 | 2013 | النسبة (%) |
|---|---|---|---|
| النقل والموصلات | 250 | 257 | 19.81 |
| التجارة | 329 | 385 | 2968 |
| الفندقة والإطعام | 105 | 113 | 8.71 |
| خدمات للمؤسسات | 199 | 355 | 27.37 |
| خدمات للعائلات | 139 | 165 | 12.72 |
| مؤسسات مالية | 5 | 8 | 0.62 |
| أعمال عقارية | 5 | 7 | 0.54 |
| خدمات للمرافق الجماعية | 13 | 7 | 0.54 |
| مجموع كل القطاعات | 1045 | 1297 | |

**المصدر:** المرجع السابق ،ص:20.

الشكل (02) فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب لقطاع الخدمات:

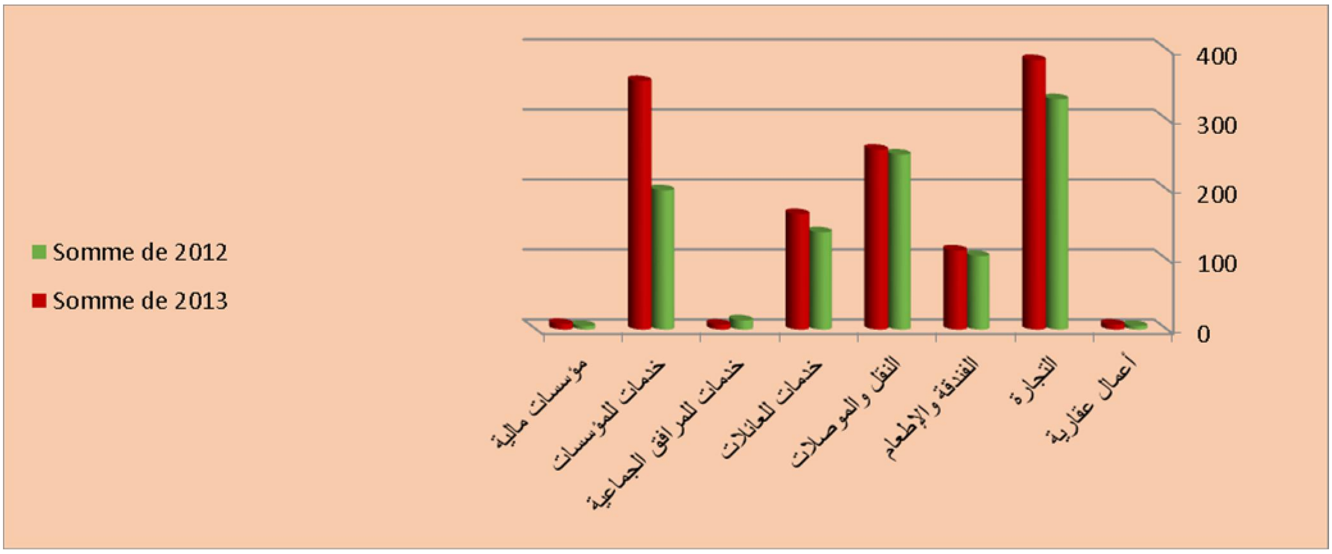


**المصدر:** من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة و نتائج برنامج Excel

### 3.2.3.1- قطاع الصناعة:

تم تسجيل في قطاع الصناعة أكبر عدد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشطوبة في الصناعة الغذائية فلقد تم شطب 110 مؤسسة صغيرة و متوسطة من مجموع 279 مؤسسة صغيرة و متوسطة لقطاع الصناعة أي بنسبة 43,39 % خلال السداسي الأول 2013 . يعود ذلك لعدم القدرة على التنافسية في الميدان.

الجدول(03) توزيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الصناعة.

| قطاع النشاط | 2012 | 2013 | % |
|---|---|---|---|
| الحديد والصلب | 26 | 36 | 12.9 |
| مواد البناء | 24 | 27 | 9.68 |
| كيمياء-مطاط-بلاستيك | 13 | 7 | 2.51 |
| الصناعة الغذائية | 91 | 110 | 39.43 |
| صناعة النسيج | 9 | 17 | 6.09 |
| صناعة الجلد | 3 | 5 | 1.79 |
| صناعة الخشب والورق | 59 | 63 | 22.58 |
| صناعة مختلفة | 11 | 14 | 5.02 |
| المجموع | 236 | 279 | |

**المصدر:** نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مرجع سابق.

الشكل (03) فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب لقطاع الصناعة:

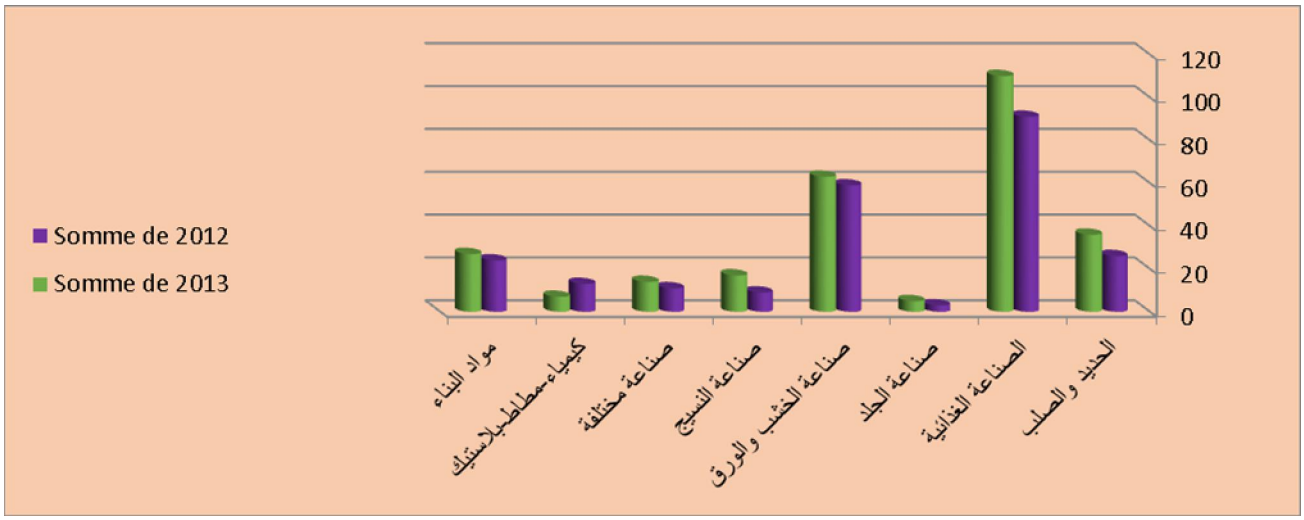


**المصدر:** من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة و نتائج برنامج Excel

### 3.3.1- توقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 53% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أربع ولايات وهي : الجزائر 51,11% من المجموع ، تيزي وزو ، وهران و بجاية يمثلون حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبلاد.

يعتبر التمركز شديدا في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد ، و من الملاحظ احتواء الوسط على نسبة مهمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتوي المنطقة الشمالية على 262 423 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة تقدر

بـــ 38,59%،متبوعة بالهضاب العلىا بـــ 134 960 مؤسسة صغىرة و متوسطة 54,30% ، بىنما تحتوي منطقة الجنوب و الجنوب الكبىر على 44 581 مؤسسة صغىرة و متوسط حوالي09,10% من المجموع .

جدول رقم(04) **تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المناطق.**

| الجهات | 2012 | إنشاء | الشطب | إعادة إنشاء | التطور | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الشمال | 248985 | 12573 | 1492 | 2357 | 13438 | 262423 |
| الهضاب العليا | 128316 | 5981 | 610 | 1273 | 6644 | 134960 |
| الجنوب | 34569 | 1438 | 141 | 265 | 1562 | 36131 |
| الجنوب الكبير | 8247 | 316 | 180 | 67 | 203 | 8450 |
| المجموع | 420117 | 20308 | 2423 | 3962 | 21847 | 441964 |

**المصدر:** نشرية المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم24 الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الإستراتجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

**ثانيا: الإفصاح والشفافية كمدخل لإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر**

## 1.2- الإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به.فإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية[9].

فما تقوم عليه الشفافية وما يؤدي إليه الإفصاح من صدق ووضوح في المعاملات يشكل أساسا سليما للحيلولة حدوث تواطؤ أو انحراف في أداء الأعمال.

ويمكن التفرقة بين الإفصاح والشفافية من خلال عرض مفهوم كل منهما:

### 1.1.2-الإفصاح:

**1.1.1.2- مفهوم الإفصاح:** هو عبارة عن أداة تتسم بالشمولية والملاءمة والصدق ،لما تقدمه من بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة في الوقت المناسب وبما يحقق المنفعة للجميع والكفاءة الاقتصادية[10]

**2.1.1.2 - أساليب الإفصاح:** لكي تكون عملية الإفصاح منظمة ودقيقة هناك مجموعة من الأساليب الإفصاح التي تحضي بالقبول والاتفاق من أهمها نجد[11]:

- ✓ إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها.
- ✓ المصطلحات والعرض التفصيلي
- ✓ الملاحظة الهامشية
- ✓ الملاحق
- ✓ شهادة المراجع.

**3.1.1.2 - أشكال الإفصاح:** تنوعت أشكال الإفصاح حسب الهدف التي استخدمت من اجله ويمكن إيجاز هذه الأشكال كتالي:

- ✓ الإفصاح العادل:يضمن التوازن في الإفصاح لجميع الأطراف.
- ✓ الإفصاح الشمال: يشير إلى شمولية التقارير للمعلومات
- ✓ الإفصاح الكافي: الإفصاح بالحد الأدنى للمعلومات
- ✓ الإفصاح القطاعي في حالة الحاجة إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لمؤسسات صناعية.
- ✓ الإفصاح الإعلامي التثقيفي: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل التنبؤات المالية[12].

**2.2- الشفافية:**

**1.2.2- مفهوم الشفافية[13]:** الشفافية لغويا تشير إلى الوضوح وعدم الغموض واكتمال الرؤية للصورة وكشف جميع الأمور

وترتكز الشفافية الإدارية على الوضوح التام في رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات، وخضوع الممارسات الإدارية للمراقبة المستمرة وسهولة الوصول للمعلومات.

حيث عرفها صندوق النقد الدولي في النسخة المعدلة لدليل الشفافية بأنها [14]" اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والبيانات التي تسند أيها السياسات المالية العامة".

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفت الشفافية بأنها " حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء".

**2.2.2 - مجالات تطبيق الشفافية:** للشفافية مجالات تطبيق واسعة من بين أهمها نجد:

- ✓ الشفافية المنظمية
- ✓ الشفافية المحاسبية

- ✓ شفافية الميزانية
- ✓ شفافية الأنشطة الحكومة ومسؤولياتها
- ✓ الشفافية الوثائقية.

**3.2.2- أهداف الشفافية :** من بين أهم أهداف الشفافية :

- ✓ التطبيق الصحيح والسليم للقوانين والتعليمات حيث بإتباع الشفافية يحد بشكل كبير من الفساد وتعارض المصالح والاحتيال والكسب الغير الشرعي .
- ✓ التقليل من كلف الوكالة ومشاكلها وما يمكن أن تؤدي إليه كل ذلك من أزمات سببها الفصل بين الإدارة و الملاك أو ضعف الرقابة وأساليبها[15] .
- ✓ تحقيق العدالة وتطبيق المساءلة والمحاسبة مما يحقق حماية لمصالح الأطراف ذات العلاقة وينعكس إيجابا عل المصلحة العامة للمجتمع.
- ✓ زيادة فرص تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات ، بما يشجعه هذا الجو الذي يتسم بالصدق والأمانة في معاملاته من تشجيع للاستثمار والزيادة في تدفقه ومن تنمية للمدخرات وتوفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

**3.2- شروط قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر.**

1.3.2- انصبت التعديلات التنظيمية على شروط القبول الخاصة بالدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر ، حيث تميزت بتخفيف شروط الجدارة ، وهي التي كانت صارمة نوعا ما ولا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرونة لتلبيتها. فصار بالتالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم . وينبغي لها أن تعين لمدة 5 سنوات مستشارا مرافقا يسمى مرقي البورصة.
- تفتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى في غضون اجل أقصاه يوم الإدراج في البورصة.
- تطرح للاكتتاب العلني سندات رأس المال التابعة لها.بحيث توزع على مالا يقل عن خمسين 50 مساهما أو ثلاثة 03 مستثمرين من المؤسسات في غضون اجل أقصاه يوم الإدراج.
- تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين، ما لم تعفيها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. دون الإخلال بأحكام قانون التجارة المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم يالجوء العلني إلى الادخار
- شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مطلوبة من الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول التالي يوضح مقارنة بين قواعد أو شروط الإدراج في البورصة الرئيسية و بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . والتي قسمت وفقا لنظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر 1433الموافق ل 12جانفي 2012 المعدل والمتمم للنظام رقم 97- 03 المؤرخ 17 رجب 1418 الموافق ل 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة " تشمل التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا للسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين "

**الشكل رقم (05)** تقسيم سوقي البورصة حسب لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:

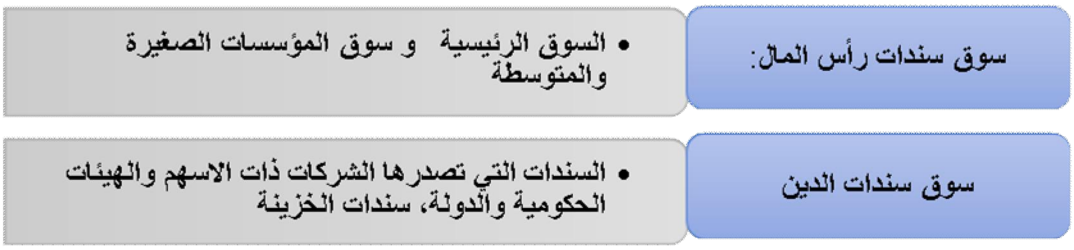


**المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة.**

| الشروط | السوق الرئيسية | سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
|---|---|---|
| **الشكل القانوني** | شركة ذات أسهم ( S.P.A) | شركة ذات أسهم ( S.P.A) |
| **رأس المال الأدنى المدفوع** | 500.000.000 دينار جزائري | لا يوجد حد معين |
| **نتائج السنة المالية الحالية** | رابحة | ليست مطلوبة |
| **الحصة المطروحة للاكتتاب العلني من رأس المال الأدنى.** | %20 | %10 |
| **الكشوف المالية المصدقة والمنشورة** | للسنوات الثلاث الأخيرة . على أن تكون نتائج السنة الأخيرة رابحة. | للسنتين الأخيرتين.ما لم تحصل على إعفاء من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. |
| **عدد أصحاب الأسهم يوم الإدراج في البورصة** | 150 مساهما | 50 مساهما أو 3 مستثمرين من المؤسسات. |

**المصدر:** دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركة تسيير بورصة القيم، ص09.

من الجدول السابق يلاحظ أن بورصة الجزائر توفر مزايا متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على النمو والتوسع وفقا لشروط ميسرة وذات مرونة عالية ،حيث تتيح بورصة الجزائر المزايا التالية:

- ✓ شروط الإدراج أكثر مرونة: توفر قواعد القيد ببورصة الجزائر شروط للقيد مقارنة بالسوق الرئيسي وذلك فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وعدد المساهمين وعدد الأسهم ، بالإضافة التاريخ المالي للشركة.
- ✓ قواعد مساعدة للمؤسسات في عملية القيد وطرح الأسهم: من خلال وجود مؤسسات استشارية (رعاة معتمدين) يؤهلون الشركات للدخول للبورصة ، مع قطاع المؤسسات المقيدة كما يساعد في عملية طرح الأسهم للاكتتاب.

- ✓ بالنسبة للحصص المطروحة للاكتتاب العلني من رأس المال الأدنى: فقد خفضت بورصة الجزائر من قيمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 10% من رأس مالها مقارنتا ب 20% في سوق الرئيسي المخصص للمؤسسات الكبرى.
- ✓ من بين الشروط التي أقرتها بورصة الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الدخول في عملية الاكتتاب هي ضرورة الاعتماد على رعاة معتمدون قصد الالتزام بقواعد القيد والإفصاح وكذا تقاسم المسؤولية في نتائج القوائم المالية المحررة أي بين الراعي والشركة.

## 4.2- مراحل إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر:

**1.4.2- مرحلة ما قبل الإدراج:** يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعيين مرقي البورصة لمساعدتها. عند إصدار سنداتها في إعداد عملية القبول وهو يشهد من خلال توقيعيه على المذكرة الخاضعة لتأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. بأنه بذل العناية الواجبة وان المعلومات الواردة في المذكرة مطابقة للواقع على حد علمه ، وان المذكرة لا يشوبها إغفال من شانه أن يؤثر على الفهم والإدراك لما هو وارد فيها.

**2.4.2- مرحلة الإدراج:** يجب على المؤسسة أن تبرم مع مرقي البورصة اتفاقية يتم إعدادها وفقا للنموذج التي حددته لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.لمدة سريان لا تقل على سنتين .

يتفق عليها بين الطرفين، ويجب إخطار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حال إنهاء الاتفاقية فتصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ملزمة على الفور بتعيين مرقي جديد.

وينص نظام بورصة الجزائر على إجراءين اثنين لعملية الإدراج والشكل رقم (06) يوضح ذلك:

**المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على التقرير السنوي COSOB 2013.**

**3.4.2- مرحلة ما بعد الإدراج:** يكلف المرقي في البورصة بمراقبة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضمان وفائها الدائم بالتزاماته القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بإدلائها بالمعلومات المطلوبة.

في حال حدوث تقصير من قبل المؤسسة المصدرة ينبغي للمرقي في البورصة أن يذكرها بالتزاماتها ويقدم لها المشورة اللازمة لتصويب الوضع.

## 5.2- الإفصاح والشفافية كأهم التزام نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل عملية الإدراج:

إن أهم عنصر نجاح بورصة(سوق) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو توافر عنصر الشفافية بمعنى انه لابد من أن تتوافر للمستثمر المعلومات الكاملة للأسهم التي يتم طرحها في هذه السوق وتكون معلومات موثقة من جهات رسمية بالإضافة إلى تحقيق الإفصاح الكامل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقيدة .

وان ما يميز بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إيجاد سوق مختلف عن السوق الأوراق المالية من خلال إيجاد تمويل غير مكلف ولا يؤدي إلى أعباء جديدة على المستثمر ويعود بالنفع على الاقتصاد[16].

وضمانا لحماية المدخرات المستثمرة والشفافية في السوق، تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في جدول تسعيرة بورصة الجزائر لالتزامات الإدلاء بمعلومات دائمة ودورية منصوص عليها في نظام لجنة تنظيم العمليات البورصة ومراقبتها[17].

**الخاتمة:**

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور فعال في المساهمة في خلق مناخ ثقة بين مختلف المتعاملين في السوق المالية، لان أي قرار استثماري يتوقف على توفر المعلومات المالية والمحاسبية مع وجود مجال واسع للشفافية هذا ما يسمح بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية ، وبالتالي يسهل عملية إدارج هذا النوع من المؤسسات في بورصة الجزائر.

**التوصيات:**

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ❖ وضع أطر قانونية وتنظيمية والرقابة اللازمة التي تؤدي الى تحصين سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ ضرورة تفعيل القوانين المهنية و الرسمية المتعلقة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في إدراج رأسمالها في أسواق رأس المال ، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة أساسية لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات ، والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك المؤسسات بعدالة.
- ❖ يجب تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي.
- ❖ تبني القوائم المالية والإبلاغ المالي الذي يلبي حاجيات المستثمرين بالدرجة الأولى.
- ❖ تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر التي تسهل عمل صغار المستثمرين.

**الهوامش والمراجع:**


[1] - مؤسسة التمويل الدولية،**دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، 2009،ص 10.

[2] -حسين يحي ،**قياس برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2013/2012،ص 43.

[3]- غدير احمد سليمة،**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، ورقة بحثية تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: استراتجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،18 و19 افريل 2012، ص 03

[4]- رايس حدة،نوي فطيمة الزهرة،**دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة-دراسة حالة الجزائر-** ، ورقة بحثية تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: استراتجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،18 و19 افريل 2012، ص 05

[5]- نفس المرجع،ص06

[6] - غدير احمد سليمة،مرجع سابق،ص03.

[7]- نشريات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم،03-24 ،على التوالي الصادرة عن مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

[8] - المرجع نفسه.

[9] - بن الطاهر حسين و بوطلاعة محمد ،**"دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"**،ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع الملتقى الوطني لحوكمة الشركات كآلية من الفساد المالي والإداري 2012/7/6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص09.

[10]- زينب النابلسي وغسان الطالب ،**" علاقة الشفافية والافصاح في أداء البنوك "**، ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص04.

[11]- محمد أبو زيد ،**"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص584.

12- الشيرازي وعباس مهدي ،**"نظرية المحاسبة "**، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى،الكويت ، 1990، ص331.

[13]- مدحت محمد أبو النصر،**"الحوكمة الرشيدة (فن إدارة المؤسسات عالية الجودة)"**، الطبعة الأولى ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،القاهرة ،2015، ص ص:112- 113.

[14] - غضبان حسام الدين ،**" محاضرات في نظرية الحوكمة"**،الطبعة الأولى ،دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2015،ص 60.

[15]- زينب النابلسي وغسان الطالب ،**" علاقة الشفافية والافصاح في أداء البنوك "**، مرجع سابق ،ص 03.

[16]- HUSSIEN ALsrag, **The role of the Nile Stock Exchange in the dévalement of Small and medium-sized enterprises in Egypt** ,déc. 2008,p18.

[17]- دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص13.

- المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الإستراتجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.
- تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB ، Rapport Annual 2013
- موقع بورصة الجزائر www.Sgbv.dz
- موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها www.Cosb.org